أثر المحروقات المهربة على إيرادات الخزينة الفلسطينية وسبل الحد منها ما بين الأعوام 2014-2019

The Effect of Smuggled Fuels Palestinian Treasury Revenuesand the Ways to impede them between the years (2014-2019)

أ. د. طارق أسعد قاسم الحاج[1]
حنين رشاد عبد الرازق أبو عرايس[2]

(1)جامعة النجاح الوطنية
tareqalhaj@yahoo.com
loveday11_2010_@hotmail.com(2)

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر المحروقات المهربة على الخزينة الفلسطينية وسبل الحد من هذه الظاهرة، والتعرف على مفهوم الخزينة الفلسطينية ومفهوم تهريب المحروقات، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحثان باستخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال استخدام معادلة الانحدار الخطي البسيط واستخدام برنامج Excel لتفريغ ومعالجة البيانات المالية المتعلقة بإيرادات الخزينة الفلسطينية إلى جانب التنبؤ بقيمة المحروقات المهربة وتأثيرها على الخزينة الفلسطينية نموذج MIMIC.

أشارت نتائج الدراسة أنه توجد كميات كبيرة من المحروقات المهربة التي تدخل إلى الأراضي الفلسطينية والتي أدت إلى استنزاف وحرمان الخزينة الفلسطينية من إيرادات تقدر بمئات الملايين من الدولارات، كما تم التوصل إلى نتيجة مفادها أن هناك علاقة عكسية ما بين المحروقات المهربة وإيرادات الخزينة.

وفي ضوء هذه النتائج أوصى الباحثان بضرورة إعادة النظر في محطات الوقود الموجودة في محافظات الضفة الغربية وضرورة البحث عن مصادر أخرى لتمويل الخزينة الفلسطينية إلى جانب الاعتماد على إيرادات المحروقات.

الكلمات المفتاحية: الخزينة الفلسطينية، المحروقات المهربة، الإيرادات الضريبية، الضفة الغربية.

Abstract:

This study aimed at identifying the volume of smuggled fuels and its impact on the Palestinian treasury, as well as identifying the reasons for the spread of this phenomenon in addition to identifying the volume of revenues collected to the Palestinian treasury from the fuel tax during the study period. Simple linearity and the use of Excel program to unpack and process financial data related to the Palestinian treasury revenues, in addition to forecasting the value of smuggled fuel and its impact on the Palestinian treasury, a MIMIC model.

ISSN : 2410-1818

The results of the study indicated that there are large quantities of smuggled fuel entering the Palestinian territories, which led to the depletion and deprivation of the Palestinian treasury of hundreds of millions of Dollar of revenues, and a conclusion was reached that there is an inverse relationship between smuggled fuel and treasury revenues.

In light of the results of the study, the researcher recommended the necessity of reconsidering the fuel stations located in the governorates of the West Bank and the need to search for other sources to finance the Palestinian treasury in addition to relying on fuel revenues.

Keywords: Palestinian treasury, smuggled fuel, tax revenues, West Bank.

المقدمة

تعد الضرائب من أهم مصادر الإيرادات العامة للدولة, فهي تشكل أعلى وزن نسبي في هيكل التمويل الحكومي لمعظم دول العالم وخاصة الدول النامية التي تعتمد على الضرائب غير المباشرة كونها ضرائب تمتاز بوفرة حصيلتها والسرعة في تحصيلها، ومنها فلسطين التي تقوم بالاعتماد على ضريبة البلو (ضريبة المحروقات) من أجل تمويل الخزينة الفلسطينية وبالتالي فإن أي تهريب في قطاع المحروقات يؤثر بالسلب على إيرادات الخزينة الفلسطينية (الرضيع، 2014، ص8).

لذا فإن انتشار ظاهرة تهريب المحروقات في فلسطين انعكس بشكل سلبي على الإيرادات الضريبية المتحققة، وأدى إلى زيادة العجز الجاري في الموازنة الفلسطينية، ويعود السبب في انتشار ظاهرة التهريب إلى غياب الدور الرقابي الفلسطيني، وضعف تطبيق السياسات التجارية، حيث أن هذه الأسباب أوجدت بيئة خصبة للتهريب إلى جانب وجود المستعمرات بكثافة، إذ أن 80%من المحروقات المهربة تأتي من المستعمرات، حيث تتراوح نسبة التهريب ما بين 17% إلى 25% من الكمية المستهلكة في الأراضي الفلسطينية وبلغت خسارة الخزينة الفلسطينية من التهريب أكثر من 190 مليون دولار سنوياً وتعد هذه النسبة المرتفعة أمراً خطيراً ومدمراً للاقتصاد الفلسطيني، وتستنزف إيرادات الخزينة الفلسطينية بملايين الدولارات (قباجة، 2013).

لذا تأتي هذه الدراسة، للتعرف على أثر المحروقات المهربة على إيرادات الخزينة الفلسطينية والتعرف على سبل الحد من الآثار السلبية للمحروقات المهربة على الخزينة الفلسطينية.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تعتبر فلسطين من الدول النامية التي تفتقر إلى الموارد الطبيعية التي يتم الاعتماد عليها كإيراد لتغطية النفقات العامة، وبالتالي فهي تعتمد كل الاعتماد على إيرادات الضرائب من أجل تغطية نفقاتها

ISSN : 2410-1818

وخاصة إيرادات ضريبة المحروقات (ضريبة البلو) التي تقوم هيئة البترول الفلسطينية بتحصيلها من إسرائيل، حيث تقوم الأخيرة بتوريدها لهيئة البترول الفلسطينية بعد اقتطاع 3% كرسوم جباية.

وتكمن مشكلة الدراسة في الآثار السلبية المترتبة على انخفاض إيرادات الخزينة الفلسطينية المحصلة من ضريبة البلو بسبب المحروقات المهربة والتي أثرت بالسلب على إيرادات الخزينة الفلسطينية.

وبالتالي يمكن صياغة مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيسي الآتي:

ما أثر المحروقات المهربة على إيرادات الخزينة الفلسطينية وسبل الحد منها ما بين الأعوام (2014-2019)؟

ويتفرع منه الأسئلة الآتية:

1.هل يمكن تقدير كميات المحروقات المهربة خلال فترة الدراسة ومقارنتها بالأرقام الفعلية.

2.هل يلعب الموقع الجغرافي للمحافظات دورا في انتشار ظاهرة تهريب المحروقات في محافظة أكثر من غيرها؟

3.هل يوجد أثر للتوزيع العشوائي لمحطات الوقود على تركز انتشار ظاهرة التهريب للمحروقات في مناطق دون غيرها؟

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى:

1. التعرف على قيمة المحروقات المهربة وأثرها على إيرادات الخزينة الفلسطينية ما بين الأعوام 2014-2019.
2. التعرف على أسباب انتشار ظاهرة تهريب المحروقات وأماكن تركزها وسبل الحد من تفشيها في الأراضي الفلسطينية.
3. التعرف على حجم ديون هيئة البترول الفلسطينية على محطات الوقود المنتشرة في الأراضي الفلسطينية وكذلك التعرف على حجم الإيرادات المحصلة للخزينة الفلسطينية من ضريبة المحروقات خلال فترة الدراسة.

ISSN : 2410-1818

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية:

لا يوجد أثر ايجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لكمية المحروقات المهربة على إيرادات الخزينة الفلسطينية.

الفرضيات الفرعية:

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لكمية المحروقات المهربة تعزى للموقع الجغرافي لمحطات الوقود.

2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لكمية المحروقات المهربة تعزى للمنطقة الجغرافية للمحافظة.

أهمية الدراسة:

أولاً: الأهمية النظرية

- قلة الدراسات السابقة التي تطرقت للحديث عن المحروقات المهربة بشكل عام، وعن المحروقات المهربة في فلسطين بشكل خاص.

ثانياً: الأهمية العملية

تسليط الضوء على مفهوم المحروقات المهربة، والبحث أكثر في أسباب انتشار هذه الظاهرة، ومحاولة التوصل إلى حلول للحد من ظاهرة تهريب المحروقات في الأراضي الفلسطينية.

- تمثل هذه الدراسة إضافة جديدة وذلك بسبب قلة الدراسات التي تطرقت للحديث عن المحروقات المهربة بشكل مباشر، وبيان أثر انتشار ظاهرة تهريب المحروقات على إيرادات الخزينة.

حدود الدراسة:

تمثلت حدود الدراسة في:

- **الحدود المكانية:** اقتصرت هذه الدراسة على الضفة الغربية في فلسطين دون قطاع غزة.

- **الحدود الزمانية:** اقتصرت هذه الدراسة على الفترة الزمنية الواقعة ما بين عام2014 -2019.

- **الحدود الموضوعية:** تمثلت في أداة الدراسة من حيث مجالاتها وفقراتها.

ISSN : 2410-1818

منهج الدراسة:

حتى يتسنى عرض مشكلة الدراسة وتحقيق أهدافها المتعلقة بمدى تأثير المحروقات المهربة على إيرادات الخزينة الفلسطينية، ولما لهذا الموضوع من أهمية تنبع من اعتماد الخزينة الفلسطينية على إيرادات هذا النوع من الضرائب، ولحساسية البيانات والإحصاءات المتعلقة بالأنواع المختلفة من الضرائب غير المباشرة خاصة ضريبة المحروقات، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كيفياً وكمياً، وذلك من خلال استخدام المصادر التالية:

•**المصادر الأولية:** تم الحصول عليها من خلال استخدام معادلة الانحدار الخطي البسيط واستخدام برنامج Excel لتفريغ ومعالجة البيانات المالية المتعلقة بإيرادات الخزينة الفلسطينية وكميات السولار والبنزين المهربة إلى جانب الاعتماد على بعض من المتغيرات الضابطة مثل عدد السيارات ومحطات الوقود الموجودة بالضفة الغربية.

•**المصادر الثانوية:** حيث تم جمع البيانات والمعلومات من المراجع العلمية ذات العلاقة، إضافة إلى التنبؤ بقيمة المحروقات المهربة وتأثيرها على الخزينة الفلسطينية من خلال تطوير نموذج متعدد الأسباب متعدد المؤشرات MIMIC وتطوير المعادلة الهيكلية إلى جانب القوانين والأنظمة السارية والاتفاقيات والمقابلات التي تتصل بموضوع الدراسة، والتي تشكل الجزء النظري من الدراسة.

الدراسات السابقة:

في ضوء مراجعة للدراسات السابقة في هذا المجال، فقد وجد العديد من الدراسات التي بحثت في موضوع الإيرادات الضريبية والمحروقات المهربة، منها:

دراسة العنتري (2018) بعنوان " دور ضريبة المحروقات في رفد الخزينة العامة للسلطة الفلسطينية من وجهة نظر العاملين في هيئة البترول: ما بين الأعوام 2007-2015 " هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور ضريبة المحروقات في رفد الخزينة العامة للسلطة الفلسطينية ومن اجل تحقيق هدف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي الارتباطي حيث قام بإعداد الاستبانة كأداة لجمع البيانات وتم تطبيقها على عينة تكونت من 55 موظف من موظفي هيئة البترول الفلسطينية، وكشفت النتائج عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور ضريبة المحروقات من حيث الأنظمة والقوانين، والأهداف الضريبية وعمليات التحصيل الخاصة بالمحروقات على إيرادات الخزينة العامة المتوقعة للسلطة الفلسطينية من وجهة نظر العاملين في هيئة البترول كما أوصت هذه الدراسة بضرورة إزالة الالتباس فيما يتعلق ببنود اتفاقية باريس الاقتصادية بأسعار المشتقات النفطية وضرورة عدم المحاباة مع أصحاب محطات البترول وعدم التمييز بينهم.

ISSN : 2410-1818

دراسة (Renner,2017) **بعنوان: "الفقر والآثار التوزيعية لضريبة المحروقات في المكسيك** "حيث بينت هذه الدراسة أن المكسيك قامت بفرض ضريبة المحروقات عام 2014 إلا أن ضريبة المحروقات قد تركت آثاراً سلبية على الأسر من حيث الفقر والمستوى المعيشي للأسر، وقد اعتمد الباحث على محاكاة نموذج المدخلات والمخرجات إلى جانب بيانات مسح الأسرة لدراسة الآثار المترتبة على معدلات ضريبة الكربون المختلفة على الدخل، حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن ارتفاع أسعار الضرائب على المحروقات يؤدي إلى ارتفاع أسعار الأغذية وبالتالي ارتفاع في عدد الأسر الفقيرة.

دراسة الخطيب (2016) **بعنوان" دور الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة في فلسطين عن الفترة** 1996-2003 " حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم ملامح النظام الضريبي المطبق في فلسطين منذ استلام السلطة الفلسطينية الصلاحيات المالية عام 1994 وعلى حجم الإيرادات الضريبية ومكوناتها ودورها في تمويل النفقات العامة ومن أجل تحقيق هدف الدراسة قام الباحث باستخدام المنهجية القائمة على التحليل الإيرادات العامة من سنه إلى أخرى(تحليلا أفقياً) ومقارنة الإيرادات الضريبية مع الإيرادات العامة في كل سنه (تحليلاً عمودياً)،وأظهرت نتائج الدراسة أن القوانين الضريبية المطبقة في فلسطين خلال فترة الدراسة هي قوانين قديمة وموروثة، وأنه لا يوجد نمو في الإيرادات الضريبية، حيث بلغت مساهمتها في الإيرادات العامة بنسبة 53% لذلك أوصت الدراسة بضرورة العمل على توسيع قاعدة دافعي الضرائب لتشمل مستخدمي القطاع الخاص والمشغلين المستقلين في كافة فلسطين.

دراسة الهدهد (2010) **بعنوان" التسرب المالي لدى خزينة السلطة الفلسطينية وعلاقته بالمستوردات غير المباشرة** "حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على إيرادات الخزينة الفلسطينية والتسرب المالي لإيرادات الخزينة الفلسطينية ومدى تأثير التسرب على الخزينة الفلسطينية ومن أجل تحقيق هدف الدراسة قامت الباحثة باستخدام الأسلوب الوصفي، لذلك تم جمع المعلومات من خلال المراجع الأولية المتعلقة بالدراسة والمجلات والدوريات والتي على ضوئها تم التوصل إلى نتيجة مفادها انه يوجد تسرب مالي لدى الخزينة الفلسطينية وأن أعلى تسرب كان في عام 2004 حيث بلغ 89.435 مليون دولار كما أوصت الدراسة بضرورة العمل على تخفيض ضريبة القيمة المضافة على المنتجات المحلية لخفض كلفتها وتعزيز قدرتها التنافسية أمام المنتجات المستوردة.

دراسة سعد الله (2010) **بعنوان:" أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر عام** 2000 - 2010"حيث هدفت هذه الدراسة إلى بيان أن الاقتصاد الجزائري يعتمد على الموارد البترولية كمصدر رئيسي للعملات الصعبة نجم عنه آثار على الاقتصاد الكلي جعلت من نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مرهوناً بتقلبات أسعار النفط الدولية، التي كان لها فروقات مقابلة لقيمة الصادرات

ISSN : 2410-1818

والإيرادات العمومية ومدى توفر النقد الأجنبي، كما اعتمد الباحث على المنهج الوصفي والتاريخي من أجل وصف التطور التاريخي لصناعة النفط في ظل تقلبات أسعار النفط كما تم استخدام المنهج القياسي من أجل إيجاد نموذج توقعات لمستويات الأسعار التي من الممكن أن يشهدها القرن 21، وكان الباحث قد توصل إلى عدة نتائج من أهمها أن هناك استقراراً في أسعار النفط على الرغم من الانخفاض في أسعار النفط إلى نحو70 دولار للبرميل سنة 2007، فإن معظم التنبؤات تتوقع ارتفاع الأسعار مرة أخرى من المدى المتوسط الطويل حيث توقعت وكالة الطاقة الدولية وصول أسعار النفط إلى مستوى 100 دولار للبرميل،كما أوصت هذه الدراسة أنه يجب رد الاعتبار للجباية العادية ضمن مجموع الإيرادات أي توسيع الأوعية الضريبية وتخفيض المعدلات بما يعمل على زيادة المردودية المالية تقليص محاولات الغش والتهرب الضريبي وتوجيه الضريبة؛ لإعادة توزيع المداخيل بشكل عادل.

دراسة:(Callan et al,2009) **بعنوان" تأثير ضرائب المحروقات على الإيرادات في إيرلندا"** حيث هدفت هذه الدراسة إلى بيان تأثير ضرائب المحروقات على الإيرادات في إيرلندا، حيث اعتمدت هذه الدراسة على دراسة وتحليل توزيعات الدخل في جمهورية إيرلندا، حيث توصلت إلى أن ضريبة المحروقات تبلغ 20باوند، وهي تكلفة مرتفعة على الأسر الفقيرة التي يكون دخلها أقل من 3 يورو في الأسبوع، كما توصلت أيضاً إلى أنه تم استخدام الإيرادات الضريبية لزيادة المزايا الاجتماعية والائتمانات الضريبية، من أجل تحسين حالة الأسر عبر توزيع الدخل دون استنفاد إجمالي إيرادات ضريبة المحروقات.

1. الإطار النظري

يعتبر قطاع المحروقات أحد أهم القطاعات الاقتصادية في أية دولة ومن أهم القطاعات المولدة للدخل والموارد المالية للخزينة العامة، خاصة للدول المستوردة للمحروقات، ومنها فلسطين، إذ تعتبر فلسطين من الدول النامية التي تفتقر للمصادر الطبيعية التي يتم الاعتماد عليها كإيراد لتغطية نفقاتها لذلك فهي تعتمد كل الاعتماد على الضرائب بشكل عام وخاصة الضرائب الغير المباشرة (الرضيع، 2014).

تعد ضريبة المحروقات (ضريبة البلو) من أهم الضرائب الغير المباشرة وهي تشكل أعلى نسبة من إيرادات الخزينة الفلسطينية التي يتم جبايتها في نهاية كل شهر من قبل إسرائيل، وتحولها لصالح الخزينة الفلسطينية, وبالتالي فان انخفاض إيرادات الخزينة الفلسطينية من ضريبة المحروقات سواء كان نتيجة تهريب المحروقات أو نتيجة احتجاز إسرائيل لأموال الخزينة الفلسطينية أو لأي سبب آخر أثر بالسلب على قدرة السلطة الفلسطينية على تغطية نفقاتها (الهيئة العامة للبترول، 2018).

يعود السبب في انتشار ظاهرة تهريب المحروقات إلى غياب الدور الرقابي الفلسطيني (أي عدم السيطرة على المعابر الداخلية والخارجية) وضعف تطبيق السياسات التجارية، حيث أن هذه الأسباب

ISSN : 2410-1818

أوجدت بيئة خصبة للتهريب إلى جانب وجود المستعمرات بكثافة، إذ أن 80%من المحروقات تهرب من المستعمرات إلى الأراضي الفلسطينية، وتعد هذه النسبة المرتفعة أمراً خطيراً ومدمراً للاقتصاد الفلسطيني، وتستنزف إيرادات الخزينة الفلسطينية، لذلك تم تأسيس الهيئة العامة للبترول الفلسطينية لتكون الهيئة المشرفة والمسؤولة عن إدارة قطاع المحروقات في الأراضي الفلسطينية، ليتم تحويلها إلى وزارة المالية في 2003، حيث جعلت جل اهتمامها هي توفير القدر الكافي من المشتقات النفطية، طبقاً للمواصفات والمقاييس الأوروبية أو الأمريكية (قباجة، 2013).

1-1 مفهوم الخزينة الفلسطينية:

عرف قانون الموازنة حساب الخزينة العامة في فلسطين على أنه الحساب المركزي الذي تديره وزارة المالية العامة، وتودع فيه جميع المقبوضات، وتصرف منه جميع المدفوعات المتعلقة بالسلطة الفلسطينية (العنتري، 2018). وسوف تقوم الدراسة بالتعرف على مهمات وواجبات الخزينة الفلسطينية وهيكلية الإيرادات والنفقات في فلسطين على النحو الآتي:

أ- مهمات وواجبات الخزينة الفلسطينية:

تتولى الخزينة مسؤولية إدارة ومتابعة كافة حسابات السلطة الوطنية الفلسطينية، كما وتقوم بإصدار كافة أنواع التقارير المتعلقة بذلك واللازمة لجميع الجهات الرسمية كما تقوم بمتابعة التزام دوائر التحصيل بالوزارات المختلفة بتوريد إيراداتها، ومتابعة التزام البنوك بتسجيلها على الحسابات المخصصة لذلك، ومن ثم التنسيق لتطوير آليات التحصيل والجباية كما تقوم بمتابعة الدين العام الداخلي والخارجي وإعداد التقارير المتعلقة به (الهدهد، 2010).

ب - هيكلية الإيرادات والنفقات في فلسطين

تقسم الإيرادات العامة في فلسطين إلى الإيرادات الضريبية، والإيرادات غير الضريبية، وإيرادات المقاصة، بالإضافة إلى المنح والمساعدات الدولية، أما النفقات فقد قسمها المشرع الفلسطيني حسب أبواب الإنفاق الرئيسية في الموازنة العامة الفلسطينية إلى الرواتب والأجور، النفقات التشغيلية، النفقات التحويلية، النفقات الرأسمالية، النفقات التطويرية، صافي الإقراض (الدقة والسلامين، 2018) ويبين الشكل التالي بنود الإيرادات الضريبة وقيمتها في موازنة 2018.

ISSN : 2410-1818

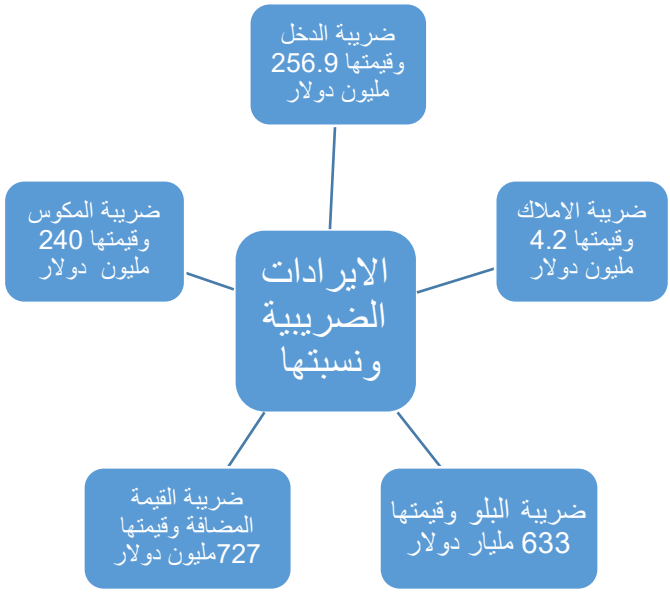

الشكل رقم (1): الإيرادات الضريبية وقيمتها في موازنة 2018

المصدر: إعداد الباحثان من موازنة السلطة الفلسطينية 2018

يبين الشكل رقم (1) أهم مصادر الإيرادات الضريبة للخزينة الفلسطينية حيث يلاحظ أن الإيرادات من ضريبة القيمة المضافة وضريبة المحروقات شكلت أعلى نسبة من إيرادات الخزينة الفلسطينية في موازنة 2018.

2-1 مفهوم المحروقات المهربة:

يعرف تهريب المحروقات بأنه إدخال المحروقات دون المرور بنقاط العبور الرئيسية المخصصة لدخول المحروقات للأراضي الفلسطينية، ويتم تهريب المحروقات من إسرائيل إلى مناطق " ج " في الأراضي الفلسطينية، حيث وصلت النقاط العشوائية (الغير مرخصة) التي تبيع السولار لأكثر من90نقطة عشوائية، ويتركز معظمها في منطقة الوسط والجنوب (الهيئة العامة للبترول،2017), وسيتم في هذه الدراسة توضيح اسباب تفشي ظاهرة تهريب المحروقات ودراسة أثر المحروقات المهربة على الخزينة الفلسطينية، وابراز كيف تتم عملية تهريب المحروقات.

ISSN : 2410-1818

أ- أسباب تفشي ظاهرة تهريب المحروقات:

أجمعت العديد من الدراسات على أن هناك أسباباً مجتمعة قد أدت إلى تفاقم ظاهرة تهريب المحروقات في فلسطين وتزايدها من سنه إلى أخرى (صالح 2014) ويمكن حصر أهم هذه الأسباب بما يلي:

1. غياب الدور الاقتصادي للسلطة الفلسطينية، وضعف تطبيق السياسات التجارية والضريبية من جانب السلطة بسبب تحكم إسرائيل بالسياسات التجارية والضريبية الفلسطينية.
2. عدم فاعلية القوانين المتبعة كونها قديمة ولا تواكب تطورات الحالة وخاصة في جانب فعالية العقوبات.
3. وجود المستعمرات بكثافة (جميل، 2018).

ب- أثر المحروقات المهربة على الخزينة الفلسطينية:

يعتبر قطاع المحروقات أحد أهم القطاعات المولدة للدخل والموارد المالية لخزينة السلطة الفلسطينية حيث أن هيكل إيرادات الخزينة الفلسطينية يتألف من الإيرادات المحلية (ضريبة الدخل، ضريبة القيمة المضافة، ضريبة الجمارك والمكوس) وتعد إيرادات المحروقات من أبرز الإيرادات المالية للخزينة الفلسطينية، بمتوسط سنوي يبلغ قرابة 2,9 مليار دولار، وبالتالي فإن انتشار ظاهرة تهريب المحروقات من إسرائيل إلى الأراضي الفلسطينية أدى إلى انخفاض إيرادات الخزينة بشكل مباشر، حيث بلغت إيرادات الخزينة الفلسطينية من ضريبة المحروقات عام 2017 ما يقارب 3,049مليار دولار وقد توقعت الخزينة الفلسطينية ارتفاع الإيرادات في عام 2018 إلا أن إيرادات الخزينة من ضريبة المحروقات لعام 2018 بلغت 2,091 مليار دولار أي انخفاض في إيرادات الخزينة بنسبة 20,7 % ويرجع السبب في انخفاض الإيرادات إلى تنامي ظاهرة تهريب المحروقات في الأراضي الفلسطينية (جميل، 2018).

ج- كيف تتم عملية تهريب المحروقات:

تعد ظاهرة التهريب بشكل عام وظاهرة تهريب المحروقات بشكل خاص من أخطر الظواهر التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني ومما يدل على تفشي هذه الظاهرة وتفاقمها عدد حالات التهريب التي تم ضبطها من قبل جهازي الأمن الوقائي والضابطة الجمركية، إذ وصل عدد قضايا التهريب المضبوطة عام 2017 إلى 5672 قضية، بينما وصل عددها إلى 5822 قضية خلال عام 2018 وكانت أكثر القضايا التي تم ضبطها هي في مناطق جنوب ووسط الضفة الغربية أكثر من مناطق شمال الضفة الغربية، حيث وصل عدد النقاط العشوائية المنتشرة في أرجاء الوطن إلى 90 نقطة عشوائية تم إغلاق 30 نقطة منها، وتتم عملية التهريب عبر شاحنات يقودها سائقون قادمون من أراضي عام 1948 إلى الضفة الغربية، حيث تقوم شركات مختصة تحمل لوحة إسرائيلية لها علاقة مع بعض الأشخاص في

ISSN : 2410-1818

مناطق السلطة الفلسطينية بتهريب المحروقات، وبالعادة يتم تهريب السولار لان تركيبة السولار الكيميائية يسهل إعادة تركيبها أما البنزين والكاز لا تسمح تركيبتها الكيميائية بإعادة تركيبها مرة أخرى، ويوجد بالعادة نوعان من التهريب إما أن يتم تهريب سولار سليم ويتم ذلك عن طريق صهاريج تحمل لوحة إسرائيلية حيث لا تقوم بإفراغ كامل الصهريج في المستوطنة، بل تقوم بالاحتفاظ بجزء منه وتقوم ببيعه بعد الخروج من المستوطنة إلى أحد المهربين الفلسطينيين، ويمتاز هذا السولار بأنه نظيف غير مخلوط بالزيوت، أو عن طريق صهاريج إسرائيلية تقوم ببيع السولار المغشوش بعد خلطة ببعض أنواع الزيوت في منطقة عطروت (هي منطقة صناعية استيطانية إسرائيلية، مقامة على أراضي قريتي قلنديا البلد، وبيت حنينا شمال القدس المحتلة)، إلى احد المهربين الفلسطينيين، ويقوم المواطن الفلسطيني بالإقبال على شراء المحروقات المهربة بسبب انخفاض سعرها (الضابطة الجمركية، 2019).

2- الطريقة والإجراءات:

2-1 متغيرات الدراسة:

أ) المتغير التابع:

- إيرادات الخزينة الفلسطينية خلال الفترة ما بين (2014-2019)

ب) المتغيرات المستقلة:

- التوزيع العشوائي لمحطات الوقود.
- الموقع الجغرافي لمحافظات الضفة الغربية.
- كمية المحروقات المهربة.

ج) المتغيرات الضابطة:

- عدد محطات المحروقات
- عدد السيارات

2-2 إجراءات الدراسة:

تم إجراء التحليل الإحصائي على النحو التالي:

1. اختبار التوزيع الطبيعي للعينة (Normality)

تم إجراء اختبار توزيع البيانات (Normality) لفحص ما إذا كانت البيانات موزعة بشكل طبيعي وذلك من خلال اختبار Doornik-Hansen وكانت نتيجة الاختبار 16.31%، وتشير نتيجة هذا الاختبار أنه لا يوجد مشاكل توزيع طبيعي في الدراسة.

ISSN : 2410-1818

2. اختبار وصف النموذج (Model Specification Test)

جدول رقم (1): اختبار Pregibon لاختبار وصف النموذج

	Coef.	Std. Err.	T	P-Value
Hat(وصف النموذج)	0.3664	0.0245	3.25	0.003
Hatsq (تربيع وصف النموذج)	0.7125	0.1638	0.69	0.678
Cons(معيار الخطأ)	0.1328	0.0365	0.33	0.844

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على مخرجات برنامج ستاتا (STATA)

تم إجراء اختبار Pregibon للتأكد من أن النموذج تم وصفه بشكل جيّد وخالي من حذف العناصر الهامة. وتشير النتيجة إلى أن النموذج محدد بشكل جيّد.

2-3 المعالجات الإحصائية:

تم معالجة البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1. اختبار التوزيع الطبيعي للعينة (Normality).
2. اختبار وصف النموذج(Model Specification Test).
3. اختبار الفرضيات
4. معامل الارتباط (Person correlation matrix).
5. اختبار نموذج MIMIC وتكوين المعادلة الهيكلية.

ISSN : 2410-1818

3- عرض ومناقشة نتائج الدراسة:

3-1 التنبؤ بقيمة المحروقات المهربة وتأثيرها على إيرادات الخزينة الفلسطينية

للتعرف على هذا الجزء بالتنبؤ بقيمة المحروقات المهربة تم تطوير نموذج متعدد الأسباب متعدد المؤشرات MIMIC وتطوير المعادلة الهيكلية والمعادلات القياسية كما يلي:

الشكل (2) نموذج التنبؤ بقيمة المحروقات المهربة mimic

المصدر: من إعداد الباحثان

وتكون المعادلة الهيكلية كالتالي:

$$(1)\ IP = \alpha + \gamma 1 NCt + \gamma 2 NPSt + \gamma 3 LPt + \zeta$$

حيث أن:

IP: كمية المحروقات المهربة

α: معامل الارتباط. المقدار الثابت (الذي يوضح العلاقة بين المتغيرات غير المضافة في النموذج مع المتغير التابع (كمية المحروقات المهربة) أي انه معامل الارتباط الثابت

γn: معامل الارتباط الذي يوضح العلاقة بين المتغير والسبب

NC: عدد السيارات

NPS: عدد محطات البنزين

LP: كمية المحروقات المستوردة قانونيا.

ζ: نسبة الخطأ (الخطأ العشوائي)

ISSN : 2410-1818

وتكون معادلة القياس لتأثير المحروقات المهربة على الإيرادات العامة كالتالي:

$$PR = \delta + \lambda IP + \varepsilon \quad (2)$$

PR: الإيرادات العامة

δλ: معاملات الانحدار لمتغير المحروقات المهربة.

δ: يمثل المقدار الثابت

λ: تمثل معامل المحروقات المهربة

IP: المحروقات المهربة

ε: نسبة الخطأ (الخطأ العشوائي)

معامل الارتباط Person correlation matrix

جدول رقم (2): معاملات الارتباط بين المتغيرات

	NC	NPS	LP	PR	IP
(NC)عدد السيارات	1.0000				
(NPS)عدد محطات الوقود	0.2154	1.0000			
(LP)كمية المحروقات المستوردة	0.1112	0.4256	1.0000		
(PR)الإيرادات العامة	0.5847	0.4698	0.2217	1.0000	
(IP)كمية المحروقات المهربة	0.1478-	0.1458-	0.1748	0.1266-	1.0000

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج ستاتا (STATA)

يظهر الجدول رقم (2) أعلاه الارتباط بين متغيرات الدراسة، ويسمى هذا الاختبار بالاختبار الصفري أو مصفوفة معامل الارتباط الذي يشير إلى قوّه الارتباط بين العوامل. وتشير العلامة السلبية إلى أن الزيادة بأحد المتغيرات يؤدي لنقصان المتغير المقابل، بينما تشير العلامة الموجبة إلى أن زيادة متغير تؤدي لزيادة المتغير الآخر. لكن في البحث العلمي لا يمكن الاعتماد على هذا الاختبار لتفسير النتائج بشكل كامل حيث أنها مؤشرات أولية قد تتغير في تحليل الانحدار المتعدد. وقام علماء الإحصاء بتحديد نسبة الارتباط المقبولة بحيث إذا كانت قوة الارتباط تزيد عن 90% يعني ذلك أن المتغيرات لهما ارتباط

ISSN : 2410-1818

عالي جداً مما يؤدي لضرورة حذف أحدهما ، حيث لا يمكن أن يتم تحليلهما في نفس النموذج الدراسي. ومن خلال الجدول أعلاه تبين أن نموذج هذه الدراسة يخلو من مشاكل الارتباط.

تقدير حجم المحروقات المهربة

بتعويض معاملات الارتباط في الجدول السابق في المعادلة الهيكلية رقم (1) تصبح هذه المعادلة على النحو التالي:

$$IP = \alpha - 0.1478\ NC_t - 0.1458\ NPS_t + 1748\ LP_t + \zeta \quad (3)$$

وبالتعويض في المعادلة الهيكلية يتبين أن مؤشر المحروقات المهربة لسنوات الدراسة على النحو التالي:

جدول رقم (3): مؤشر المحروقات المهربة (IP)

السنة	مؤشر المحروقات المهربة
2014	4.81
2015	3.62
2016	3.78
2017	4.03
2018	4.07
2019	4.21

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على المعادلة رقم(2) والمعادلة رقم (3)

بالاعتماد على دراسة ماس (2019) تم اختيار سنة الأساس 2014 حيث بلغ حجم المحروقات المهربة في تلك السنة 16% من المحروقات المستوردة وفق تلك الدراسة ، ومن ثم تم تقدير حجم المحروقات المهربة وفق أسلوب (Vo & Ly, 2014) من خلال تعويض البيانات في معادلة القياس رقم (4) التالية:

$$\hat{\eta}_t = \frac{\tilde{\eta}_t}{\hat{\eta}_{2014}} \eta^*_{2014} \quad (4)$$

حيث:

$\hat{\eta}_t$: حجم المحروقات المهربة كنسبة من المحروقات الرسمية المستوردة

$\tilde{\eta}_t$: مؤشر المحروقات المهربة في السنة t

ISSN : 2410-1818

η^{*}_{2014} : التقدير الخارجي لنسبة المحروقات المهربة في العام 2014

$\hat{\eta}_{2014}$: مؤشر المحروقات المهربة في سنة الأساس 2014

وبعد تعويض بيانات الدراسة ونتائج التحليل في المعادلة السابقة يتبين لنا أن نسبة المحروقات المهربة إلى المحروقات المستوردة (الرسمية) كانت كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (4): نسبة المحروقات المهربة إلى المحروقات المستوردة (الرسمية) وقيمتها النقدية.

(القيم بالدولار امريكي)

السنة	النسبة ٪	كمية البنزين / 1000 لتر	القيمة النقدية للبنزين المستورد	كمية السولار /1000 لتر	القيمة النقدية للسولار المستورد	قيمة المحروقات	قيمة المحروقات المهربة
2014	**16.00%**	267870	1891162200	597894	3838479480	5729641680	916742668.8
2015	**22.10%**	292257	1820761110	677774	3510869320	5331630430	1178290325
2016	**17.30%**	318826	1785425600	734748	3592917720	5378343320	930453394.4
2017	**19.30%**	314765	1875999400	730645	3974708800	5850708200	1129186683
2018	**11.20%**	305986	1906292780	646474	3781872900	5688165680	637074556.2
2019	**9.32%**	322599	1809780390	706289	3326621190	5136401580	478712627.3
المجموع	**15.87%**	**1822303**	**11089421480**	**4093824**	**22025469410**	**33114090890**	**5255333184**

المصدر: اعداد الباحثان بناء على تقرير الضابطة الجمركية الفلسطينية،2019

يظهر الجدول رقم (4) أن نسبة المحروقات المهربة تراوحت ما بين 9.32%- 22.1% من المحروقات الرسمية المستوردة، وبلغ معدل هذه المحروقات في سنوات الدراسة من سنة (2014-2019) ما نسبته 15.87%، وهذا يؤثر بشكل كبير على الإيرادات العامة في الدولة من خسارة إيراد ضريبي وجمركي كبير بسبب هذا التهريب، بالإضافة إلى التأثيرات السلبية الأخرى التي تسببها هذه الظاهرة. كما

ISSN : 2410-1818

يظهر أن قيمة المحروقات المهربة كان في أعلى معدل لها في العام 2015 بنسبة 22.1٪ وما يعادل 1.178 مليار دولار وأقل نسبة كانت في العام 2019 بنسبة 9.32% وما يعادل 478.712 مليون دولار.

3-2 النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الرئيسي:

ما أثر المحروقات المهربة على إيرادات الخزينة الفلسطينية وسبل الحد منها ما بين الأعوام 2014-2019؟

للإجابة عن سؤال الدراسة الرئيسي تم إتباع الخطوات التالية:

- تم جمع كميات البنزين المهربة خلال الفترة الممتدة من (2014-2019).
- تم جمع كميات السولار المهربة خلال الفترة الممتدة من (2014-2019).
- تم جمع إيرادات الخزينة الفلسطينية خلال الفترة الممتدة من (2014-2019).

الجدول رقم (5) كميات البنزين والسولار المهرب وإيرادات الخزينة الفلسطينية خلال الفترة (2014-2019)

السنة	بنزين /ألف/لتر	سولار/ألف/لتر	إيرادات الخزينة /مليون دولار
2014	3632	66236	2968.2
2015	4170	55134	2903.7
2016	2421	82242	2775.7
2017	4900	36705	2728.9
2018	35979	301727	2576.9
2019	5674	93236	2451.3
المجموع	**56956**	**581280**	**164047**

المصدر:(تقارير الضابطة الجمركية ووزارة المالية الفلسطينية،2019).

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (5) إلى كميات البنزين والسولار المهربة خلال الفترة ما بين (2014-2019) والتي من خلالها تم دراسة أثر المحروقات المهربة على الخزينة وعلى سوق المحروقات الفلسطينية، حيث بلغت كمية البنزين المهربة خلال الفترة التي تم الإشارة إليها سابقاً 56956 ألف لتر، كما بلغت كمية السولار المهربة خلال نفس الفترة 581280 ألف لتر، وبلغت كمية السولار والبنزين المهرب معاً368236 ألف لتر والتي قدرت بحوالي 191.471 مليون دولار.

ISSN : 2410-1818

أما إيرادات الخزينة الفلسطينية من المحروقات خلال نفس فترة الدراسة (2014-2019) فقد بلغت 164047 مليون دولار، وعند مقارنة قيمة إيرادات الخزينة الفلسطينية مع قيمة السولار والبنزين المهرب خلال نفس الفترة، نلاحظ أن هناك قيمة السولار والبنزين المهرب والمقدرة ب (191.471) مليون دولار هي عبارة عن كميات السولار والبنزين المهربة التي دخلت إلى الأراضي الفلسطينية بطرق غير قانونية مضروبة بضريبة البلو المفروضة على المحروقات والتي تعادل دولار واحد تقريباً (أي بدون العبور على نقاط العبور الرئيسية)، مما أدى إلى حرمان الخزينة الفلسطينية من استرداد ضريبة البلو على المحروقات التي تقوم الخزينة الفلسطينية باستردادها من الجانب الإسرائيلي كل شهر، أي أنه يوجد خسارة في الخزينة الفلسطينية خلال الفترة السابقة قدرت بحوالي (191.471) مليون دولار؛ نتيجة وجود كميات من المحروقات المهربة، مما يؤدي إلى استنزاف وحرمان الخزينة الفلسطينية من إيرادات قدرت بأكثر من 190مليون دولار أمريكي، وهذا يدل على وجود أثر للمحروقات المهربة على استنزاف إيرادات الخزينة الفلسطينية.

ويعود السبب في ذلك كون فلسطين دولة نامية تعتمد في تمويل خزينتها على الإيرادات الضريبية، ومن أهم الإيرادات الضريبة التي تعتمد عليها هي الإيرادات من المحروقات، وبالتالي فإن وجود عمليات تهريب للمحروقات يؤثر على الخزينة الفلسطينية، حيث يحرمها من استرداد ضريبة بلو المفروضة على المحروقات من الجانب الإسرائيلي نتيجة دخول هذه الكميات بطرق غير قانونية، إلى جانب أن عدم سيطرة السلطة الفلسطينية على مناطق (ج) من مناطق الضفة الغربية يسهم في زيادة عمليات تهريب المحروقات.

كما يتضح من النتيجة التي تم التوصل إليها أيضا ضرورة العمل على محاربة انتشار ظاهرة تهريب المحروقات في الأراضي الفلسطينية، وضرورة البحث عن مصادر أخرى من أجل تمويل الخزينة الفلسطينية.

3-3 النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة الفرعية:

1. النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:

هل يلعب الموقع الجغرافي للمحافظات دوراً في انتشار ظاهرة تهريب المحروقات في محافظة أكثر من غيرها؟

وللإجابة على هذا السؤال، تم الإشارة إلى عدد محطات الوقود في محافظات الضفة الغربية وكذلك كميات السولار والبنزين المهربة في كل محافظة، والتي من خلالها تم التوصل إلى أثر الموقع الجغرافي للمحافظات في انتشار ظاهرة التهريب، والجدول التالي يبين كميات السولار والبنزين المهربة في كل محافظة من محافظات الضفة الغربية.

ISSN : 2410-1818

الجدول رقم (6) كميات المحروقات (بنزين وسولار بالتر) موزعة خلال السنوات (2014-2019) وفق المحافظات

المحافظة	بنزين	سولار
طولكرم	6407	16078
نابلس	3206	16012
طوباس	924	11133
سلفيت	534	55605
أريحا	931	33565
الخليل	17824	159040
قلقيلية	600	7693
بيت لحم	494	75047
رام الله	25876	191501
جنين	160	15606
المجموع	**56956**	**581280**

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على تقارير الضابطة الجمركية،2019

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (6) إلى كميات السولار والبنزين المهربة خلال الفترة ما بين (2014-2019) والتي من خلالها تم دراسة أثر الموقع الجغرافي للمحافظات على انتشار ظاهرة تهريب المحروقات في محافظات أكثر من غيرها ، حيث يلاحظ انتشار ظاهرة التهريب في مناطق الخليل ورام الله (مناطق الجنوب والوسط)، حيث بلغت كمية السولار المهرب في الخليل (159040) لتراً، كما بلغت كمية السولار المهرب في رام الله (191501) لتر، وانخفاضها في مناطق طولكرم وطوباس (مناطق الشمال)، حيث بلغت كمية السولار المهرب في طولكرم (16012) لتراً، وفي طوباس بلغت (11133) لتراً.

ويعود السبب في ذلك إلى كون مناطق الجنوب والوسط هي مناطق قريبة من المستعمرات ومن نقاط المراقبة الإسرائيلية ، والتي بدورها تقوم بتسهيل عمليات تهريب المحروقات من الجانب الإسرائيلي للجانب الفلسطيني إلى جانب أن أغلب عمليات التهريب تتم في مناطق (ج)، وهي مناطق خاضعة للسلطة الإسرائيلية أما في مناطق الشمال فهي مناطق بعيدة عن المستعمرات كما أن أغلبية هذه المناطق تخضع للسلطة الفلسطينية ، لذلك عملية تهريب المحروقات فيها قليلة الحدوث وإن تمت تكون بكميات قليلة.

ISSN : 2410-1818

وتتفق النتيجة التي تم التوصل إليها إلى ما أشارت إليه دراسة (قباجة، 2013) في أن ظاهرة تهريب المحروقات هي ظاهرة خطرة وأنها تتركز في مناطق الجنوب والوسط، كونها مناطق يوجد بها مستوطنات كثيرة، أما دراسة (أبو هنطش، 2009) فقد أكدت أن ظاهرة تهريب المحروقات من الجانب الإسرائيلي إلى الجانب الفلسطيني هي ظاهرة متزايدة كما أكدت أن أكثر الكميات المهربة هي من السولار بسبب تركيبته التي تسمح بإعادة خلطه بمواد أخرى.

2.النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:

هل يوجد أثر للتوزيع العشـــوائي لمحطات الوقود على تركز انتشـــار ظاهرة التهريب المحروقات في مناطقَ دون غيرها؟

وللإجابة على هذا السؤال، فقد تم الإشارة إلى عدد محطات الوقود في محافظات الضفة الغربية، وكذلك كميات السولار والبنزين المهربة في كل محافظة، والمتوسط السنوي للبنزين والسولار والتي من خلالها تم التوصل إلى أثر التوزيع العشوائي لمحطات الوقود على انتشار ظاهرة تهريب المحروقات في محافظة دون غيرها.

الجدول رقم (7) كميات البنزين والسولار المهربة(لتر) خلال السنوات (2014-2019) وفق عدد المحطات في كل محافظة

المحافظة	بنزين/ألف /لتر	سولار/ألف /لتر	عدد المحطات
طولكرم	6407	16078	122
نابلس	3206	16012	178
طوباس	924	11133	54
سلفيت	534	55605	58
أريحا	931	33565	56
الخليل	17824	159040	312
قلقيلية	600	7693	70
بيت لحم	494	75047	130
رام الله	25876	191501	300
جنين	160	15606	220
المجموع	**56956**	**581280**	**1500**

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على تقارير الضابطة الجمركية، 2019

ISSN : 2410-1818

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (7) إلى عدد محطات الوقود في كل محافظة خلال السنوات (2014-2019) والتي من خلالها تم دراسة أثر التوزيع العشوائي لهذه المحطات على انتشار ظاهرة تهريب المحروقات، حيث يلاحظ أن عدد محطات الوقود في محافظة الخليل بلغ (312) محطة وفي محافظة رام الله (300) محطة، بينما بلغ عدد محطات الوقود في محافظة طوباس (54) محطة، وفي محافظة قلقيلية (70) محطة.

أما فيما يتعلق بكميات السولار والبنزين المهربة خلال نفس فترة الدراسة (2014-2019)، فقد تركزت في مناطق الخليل، حيث بلغت كمية البنزين والسولار المهربة فيها معا (176864) لتراً، وهي كمية مرتفعة جدا، أما في منطقة طوباس، فقد بلغت كمية البنزين والسولار المهربة معاً (12057) لتراً، ويستنتج مما سبق أن هناك أثراً للتوزيع العشوائي لمحطات الوقود على تركز ظاهرة التهريب في محافظات أكثر من غيرها.

ويعود السبب في ذلك إلى أن هناك سوءاً في توزيع محطات الوقود بين المحافظات، حيث لم يتم منح التراخيص لمحطات الوقود بالاعتماد على عدد سكان المحافظة أو مساحة المحافظة، فعلى سبيل المثال يلاحظ أن محافظة بيت لحم يوجد فيها عدد من محطات الوقود تقريبا، وهو مساوٍ لعدد محطات الوقود في طولكرم، على الرغم أن مساحة محافظة بيت لحم أكبر من مساحة محافظة طولكرم بحوالي (413) كم**2**.

كما يتضح من النتيجة التي تم التوصل إليها إلى ضرورة عدم منح تراخيص جديدة لمحطات الوقود دون الأخذ بعين الاعتبار مساحة المحافظة وعدد السكان وعدد السيارات الموجودة في كل محافظة، وضرورة عمل دراسة ومعاينة للمنطقة قبل الموافقة على منح ترخيص للمحطة، والتأكد من مطابقتها للشروط والمواصفات.

3-4 النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة

أ) الفرضية الرئيسة الأولى:

لا يوجد اثر ايجابي لكية المحروقات المهربة على إيرادات الخزينة وإنما الأثر ســـــلبي لكمية المحروقات المهربة على إيرادات الخزينة الفلسطينية.

ISSN : 2410-1818

جدول رقم (8): يبين نتائج اختبار ال Regression للفرضية الأولى

	F-Value	T-Value	Adjusted R^2	R^2	β Coefficient	P-Value
الفرضية الثالثة	126.97	-11.268	0.851	0.858	089-0.	**10.00

** قيمة معنوية عند مستوى دلالة 0.01 *قيمة معنوية عند مستوى دلالة 0.05

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج ستاتا (STATA)

يتضح من الجدول رقم (8) ان-11.268= T-Value معنوية عند مستوى الدلالة P=0.001 ≤ 0.05، وان F-Value =126.97، وان قيمة 851.= Adjusted R^2، وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على انه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند α≤ 0.05 لكمية المحروقات المهربة على إيرادات الخزينة ، ويتم قبول الفرضية البديلة التي تقول انه يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية عند α≤ 0.05 كمية المحروقات المهربة على إيرادات الخزينة ، وان الإشارة السالبة تدل على الأثر السلبي وان الزيادة في وحدة واحدة من المتغير المستقل تؤدي إلى انخفاض بقيمة 8.9% من المتغير التابع.

ب) الفرضية الفرعية الأولى:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصـــــائية عند مســـــتوى دلالة (α≤0.05) لكمية المحروقات المهربة تعزى للمنطقة الجغرافية للمحافظة.

جدول رقم (9): يبين نتائج اختبار ال Regression للفرضية الفرعية الأولى

	F-Value	T-Value	Adjusted R^2	R^2	β Coefficient	P-Value
الفرضية الفرعية الأولى	120.50	-10.977	0.845	0.852	-0.245	**00.00

** قيمة معنوية عند مستوى دلالة 0.01 *قيمة معنوية عند مستوى دلالة 0.05

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج ستاتا(STATA)

يتضح من الجدول رقم (9) أن-10.977=-T-Value معنوية عند مستوى الدلالة P=0.000 ≤ 0.05، وأن F-Value=120.50، وان قيمة 845. = **Adjusted R^2**،وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند α≤ 0.05 لكمية المحروقات المهربة تعزى للمنطقة الجغرافية للمحافظة وقبول الفرضية البديلة التي تنص على انه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند α≤ 0.05 لكمية المحروقات المهربة تعزى للمنطقة الجغرافية للمحافظة، وهذا يؤكد أن

ISSN : 2410-1818

المحافظات خاصة تلك التي لا تخضع أجزاء كبيرة منها لسيطرة السلطة الفلسطينية (مناطق C) تنشط فيها عمليات التهريب للمحروقات.

ج) الفرضية الفرعية الثانية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لكمية المحروقات المهربة تعزى للموقع الجغرافي لمحطات الوقود.

جدول رقم (10):يبين نتائج اختبار ال Regression للفرضية الفرعية الثانية

P-Value	β Coefficient	R^2	Adjusted R^2	T-Value	F-Value	
**0.001	-0.136	0.874	0.853	-9.258	119.36	الفرضية الثانية

** قيمة معنوية عند مستوى دلالة 0.01 *قيمة معنوية عند مستوى دلالة 0.05

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج ستاتا (STATA)

يتضح من الجدول رقم (10)أن T-Value = -9.258 معنوية عند مستوى الدلالة P=0.001 ≤ 0.05، وان F-Value =119.36 ، وان قيمةR^2=.874 **Adjusted**، وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على انه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند $\alpha \leq 0.05$ لكمية المحروقات المهربة يعزى إلى الموقع الجغرافي لمحطات الوقود وقبول الفرضية البديلة التي تنص على انه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند $\alpha \leq 0.05$ لكمية المحروقات المهربة يعزى إلى الموقع الجغرافي لمحطات الوقود وان الزيادة في وحدة واحدة من المتغير المستقل تؤدي إلى انخفاض بقيمة 13.6% من المتغير التابع.

ISSN : 2410-1818

النتائج والتوصيات

النتائج

على ضوء تحليل البيانات تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. أن هناك أثر للتوزيع العشوائي لمحطات الوقود على تركز انتشار ظاهرة تهريب المحروقات في مناطق دون غيرها وذلك بسبب سوء توزيع محطات الوقود بين المحافظات حيث انه كان يتم منح التراخيص سابقاً دون الأخذ بعين الاعتبار لعدد سكان المحافظة.
2. توجد علاقة عكسية ما بين المحروقات المهربة وإيرادات الخزينة الفلسطينية.
3. أن انتشار ظاهرة المحروقات المهربة أدت إلى إلحاق الخسارة بالخزينة الفلسطينية نتيجة وجود كميات كبيرة من المحروقات المهربة تدخل إلى الأراضي الفلسطينية دون استرداد ضريبة البلو المفروضة عليها مما أدى إلى حرمان الخزينة الفلسطينية من مبالغ كبيرة نتيجة تهريب المحروقات.
4. هناك أثر سلبي لانتشار ظاهرة تهريب المحروقات في الأراضي الفلسطينية على استنزاف إيرادات الخزينة الفلسطينية كون المحروقات تشكل أعلى نسبة من إيرادات الخزينة الفلسطينية.
5. أن هناك أثر للموقع الجغرافي للمحافظات في انتشار ظاهرة التهريب في محافظات أكثر من غيرها، خاصة وأن هناك أجزاء كبيرة من محافظات الجنوب لا تخضع لسيطرة السلطة الفلسطينية (مناطق C) مما أدى إلى انتشار عمليات التهريب المحروقات في هذه المناطق كونها خاضعة للسيطرة الإسرائيلية وقريبة من المستعمرات.
6. أن نسبة المحروقات المهربة تراوحت ما بين 9.32-22.1% من المحروقات الرسمية المستوردة، حيث بلغ معدل هذه المحروقات خلال سنوات الدراسة ما نسبته 15.87% وهذا يؤثر بشكل كبير على إيرادات الخزينة الفلسطينية في خسارة الإيرادات الضريبية بسبب التهريب.

ISSN : 2410-1818

التوصيات

في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج يوصي الباحثان بما يلي:

1. ضرورة إعادة النظر في محطات الوقود الموجودة في محافظات الضفة الغربية وعدم منح تراخيص جديدة دون الأخذ بعين الاعتبار لعدد سكان المحافظة وعدد السيارات وغيرها من المتغيرات.

2. ضرورة العمل على اتخاذ إجراءات بهدف الحد من تنامي ظاهرة تهريب المحروقات وآثارها السلبية على انخفاض إيرادات الخزينة الفلسطينية.

3. ضرورة العمل على الحد من تركز محطات الوقود في محافظات معينة دون غيرها وذلك عن طريق عدم منح تراخيص جديدة لمحطات وقود قبل دراسة المنطقة وتأكد من حاجتها إلى محطات وقود.

4. ضرورة محاربة ظاهرة تهريب المحروقات ووضع حد لدخول المحروقات دون الحصول على ضريبة البلو.

5. ضرورة البحث عن مصادر أخرى لتمويل الخزينة الفلسطينية إلى جانب الاعتماد على إيرادات المحروقات حتى نقلل من تأثر إيرادات الخزينة بظاهرة تهريب المحروقات.

6. ضرورة العمل على التقليل من كمية المحروقات المهربة كونها شكلت نسبه تراوحت ما بين 9.32-22.1% من المحروقات الرسمية المستوردة

ISSN : 2410-1818

12. المراجع والمصادر

أولاً: المراجع العربية:

جميل، مسيف. (2018). مخاطر التهريب الجمركي والتهرب الضريبي وأثرهما على الخزينة والسوق الفلسطينية، وسبل الحد منهم. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله، فلسطين.

الخطيب، كمال. (2006). دور الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة في فلسطين(1996_2003)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

الدقة، عبد الرحمن، سلامين، ياسر. (2014). محاسبة ضريبية وتطبيقاتها في فلسطين، ط4، المكتبة الأكاديمية، نابلس، فلسطين.

الرضيع، حسن عطا. (2014). الآثار الاقتصادية والاجتماعية للضرائب في الأراضي الفلسطينية حالة نقدية لقطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزه، فلسطين.

سعد الله، داوود. (2012). أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر عام(2000-2010)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.

صالح، محمد. (2014). دور العبء الضريبي في تحقيق الفعالية الضريبية في الواقع الفلسطيني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

الضابطة الجمركية. (2018).سلسلة تقارير."انجازات جهاز الضابطة الجمركية "،رام الله، فلسطين.

العنتري، طارق. (2018)." دور ضريبة المحروقات في رفد الخزينة العامة للسلطة الفلسطينية من وجهة نظر العاملين في هيئة البترول: ما بين الأعوام 2007-2015." رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

قباجه، أحمد. (2013). سوق مشتقات البترول والغاز في الضفة الغربية. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله، فلسطين.

ISSN : 2410-1818

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس). أهمية زيادة الاستيراد المباشر في تطوير الإيرادات الجمركية والضريبية وتقليص التسرب المالي والتهرب الضريبي، ورقة خلفية، (جلسة طاولة مستديرة)، 2015.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس). أهمية زيادة الاستيراد المباشر في تطوير الإيرادات الجمركية والضريبية وتقليص التسرب المالي والتهرب الضريبي، ورقة خلفية، (جلسة طاولة مستديرة)، 2019

الهدهد، سوسن. (2010). التسرب المالي لدى خزينة السلطة الفلسطينية وعلاقتها بالمستوردات غير المباشرة. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

الهيئة العامة للبترول (2017). سلسلة تقارير" عمل الهيئة العامة للبترول", رام الله, فلسطين.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Callan, T, Lyons, S, Scott, S, Tol, R, S, & Verde, S, (2009), **The distributional implications of a carbon tax in Ireland,** *Energy*

Renner, S, (2017), Poverty and distributional effects of a carbon tax in Mexico (No, 223), **Courant Research Centre: Poverty, Equity and Growth**-Discussion Papers.